Journal of Economics and Administrative Sciences (JEAS)

Available online at http://jeasiq.uobaghdad.edu.iq

نحو بناء نظام تعليمي خالٍ من الفساد العلمي (دراسة تطبيقية في عينة من كليات التعليم العالي في العراق في أطار البرنامج الحكومي وتوجهات المجلس الأعلى لمكافحة الفساد)

أ.د. مؤيد عبد الحسين الفضل
جامعة الفرات الاوسط/ الكلية التقنية الادارية/الكوفة
Muiead@yahoo.com

الباحث/ هديل مهدي كاظم الشكري
ديوان الرقابة المالية الاتحادي/دائرة التدقيق والمتابعة
hadelmahde@yahoo.com

Received:29/7/2019 Accepted :24/10/2019 Published : April / 2020

هذا العمل مرخص تحت اتفاقية المشاع الابداعي نَسب المُصنَّف - غير تجاري - الترخيص العمومي الدولي 4.0
Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0)

مستخلص البحث

أن الأمم تتطور بالتعليم والمعرفة التي ترفع من شأن المجتمع بمختلف شرائحه، والعكس يؤدي الى التخلف والتدهور في مختلف القطاعات سواء كانت الاقتصادية او الصحية او الاجتماعية وغير ذلك، فاذا أخذنا الموضوع من الاسم العام للوزارة : وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، فأن النصف الثاني يكاد يكون غير موجود حيث أن البحث العلمي ليس له اي تخصيص مادي وبقي مستنداً الى الإمكانات المادية للأستاذ الجامعي، أما بخصوص النصف الأول من الموضوع، فأن واقع الحال يكشف عن إشكاليات تتعلق بالثالوث المقدس للتعليم وهو (الأستاذ- الطالب- المنهج العلمي) حيث تعاني الجامعات في الوقت الحاضر من هذه الإشكالية، وقد زاد الطين بله ظهور الجامعات الأهلية التي تعمل وفق أجنداتها الخاصة.

وعليه فقد أعد هذا البحث لبناء نظام تعليمي خالٍ من الفساد العلمي (دراسة تطبيقية في عينة من كليات التعليم العالي في العراق في أطار البرنامج الحكومي وتوجهات المجلس الأعلى لمكافحة الفساد)، وقد أتبع الباحثان اسلوبين، خُصص أولهما لعرض الاطار الفكري للدراسة عن طريق الاستعانة بالبحوث والدراسات ذات الصلة بموضوع البحث، فيما تناول ثانيهما الجانب التطبيقي والذي تم تنفيذه عن طريق إعداد إستبانة تألفت من جزأين يمثل الجزء الأول معلومات خاصة بالاشخاص من العاملين والكادر التدريسي، أما الجزء الثاني فيتكون من ثلاثة محاور هي (ثالوث التعليم الجامعي/البرنامج الحكومي وتوجهات المجلس الاعلى لمكافحة الفساد، الدراسات العليا/البرنامج الحكومي وتوجهات المجلس الاعلى لمكافحة الفساد، ما يتعلق بذات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي/ البرنامج الحكومي وتوجهات المجلس الاعلى لمكافحة الفساد)، وعينة عشوائية قوامها (63) مفردة توزعت على مقر وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بواقع (15) استبانة وجامعة بغداد /الجادرية بواقع (15)استبانة وجامعتي الكوفة والفرات الاوسط بواقع (18) استبانة واخيراً جامعة كربلاء بواقع (15) استبانة، وفي ضوء ذلك جرى جمع وتحليل البيانات واختبار الفرضيات بإستخدام البرنامج الاحصائي (spss).

وقد توصل الباحثان الى مجموعة من الاستنتاجات من ابرزها أن ثالوث التعليم العالي (الأستاذ- الطالب-المنهج) لا يزال دون مستوى الطموح، ولم يشار أليه في البرنامج الحكومي ولا يزال فيه الكثير من ملامح الفساد، علماً بأنه ينحني للقرن الماضي ولا يتناسب مع توجهات الدولة الحالية.

كما عرض الباحثان مجموعة من التوصيات تجلى اهمها أيلاء الاهمية الكافية لجوهر العملية التعليمية وبالتالي الثالوث المعروف (الأستاذ-الطالب-المنهج) وذلك كخطوة اساسية لاجل الوقوف بوجه الفساد العلمي بكافة اشكاله.

المصطلحات الرئيسة للبحث : الفساد العلمي، البرنامج الحكومي، المجلس الأعلى لمكافحة الفساد

المقدمة

ان تطور المجتمعات والنظم السياسية فيها يتم من خلال الاعتماد على المعرفة والتي تتجسد بوزارة التربية والتعليم العالي وفق منظور مؤسسي، وعليه لا بد من وجود مؤسسات تعليمية تعمل وفق نظام تعليمي جامعي مبني على اساس معايير دولية متفق عليها وكذلك تستند الى مدخلات من قطاع التربية على مستوى كافٍ من العلم والمعرفة، وعندها يمكن الاطمئنان على مخرجات نظام التعليم، الا ان الواقع يكشف غير ذلك فقد ظهرت بعض ملامح الفساد العلمي في بناء هذا النظام.

وليس التعليم العالي والدراسات العليا بأقل مشكلة من سابقتها، حيث تم تسجيل حالات كثيرة من ملامح الفساد العلمي سواء كان ذلك يتعلق بطبيعة الموضوعات المختارة او طبيعة لجان المناقشة او ما يتعلق فيها بكتابة الرسائل والاطاريح الجامعية بالذات حيث اصبح التحليل الإحصائي وعدم تمكن الطالب من الحصول على البيانات من أهم مشكلات الاختصاصات الإنسانية، وأما الاختصاصات العلمية والمختبرات فأن الخوض فيه نتركه لذوي الشأن، فهو ليس بمنأى عن ذلك.

وفي ضوء ما سبق اعلاه فقد ضم البحث اربعة محاور، تناول المحور الاول منهجية البحث ودراسات سابقة، فيما خصص المحور الثاني للاطار الفكري للبحث او الدراسة الى المفهوم العام للفساد والعمل في الوظائف العامة والمسؤولية الادارية، في حين تناول المحور الثالث الى الجانب التطبيقي عن طريق تحليل البيانات واستخراج النتائج النهائية وفق استبيان مُعد لغرض البحث، اما المحور الرابع فقد عرض مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات لحل مشكلة البحث والفرضيات التي انطلقت منها.

المحور الاول/ المنهجية العلمية ودراسات سابقة

1.1 المنهجية العلمية للدراسة

1.1.1 مشكلة الدراسة: ان مشكلة دراستنا يمكن عرضها من خلال التساؤلات التالية:-

اولاً: هل هناك امكانية لاعادة صياغة واقع الثالوث (الاستاذ- الطالب- المنهج العلمي) وفقاً للمتطلبات والمعايير العالمية (Q.A) لكي يكون متوافقاً مع البرنامج الحكومي؟

ثانياً: هل هناك امكانية بعدم ركن الرسائل والاطاريح الجامعية على الرفوف واعتمادها في الواقع العملي لاجل دعم توجهات الدولة بما في ذلك البرنامج الحكومي؟

ثالثاً: هل بالامكان حوكمة الجامعات والكليات الاهلية بالشكل الذي يدفع بها نحو التكامل مع التعليم الحكومي؟

2.1.1 فرضية الدراسة: تم صياغة فرضيات البحث وفقاً لما يلي:-

اولاً:هل هنالك امكانية لاعادة صياغة واقع الثالوث (الاستاذ- الطالب- المنهج العلمي) وفقاً لمتطلبات المعايير العالمية (Q.A) ويكون داعماً للبرنامج الحكومي ويتصدى للفساد المالي والاداري.

ثانياً: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين التطور العلمي والمعرفي والاستفادة الفعلية من مضمون الرسائل والاطاريح الجامعية في الواقع العملي.

ثالثاً: هل ان هنالك امكانية لحوكمة الجامعات والكليات الاهلية لتصبح متكاملة الاهداف مع الجامعات الحكومية.

رابعاً: نفرض ان هنالك امكانية للتصدي للفساد العلمي واعادة بناء نظام التعليم في العراق وفقاً لمعايير الجودة ونظام الاعتمادية وبما يتفق والبرنامج الحكومي.

خامساً: نفرض ان هنالك امكانية للتوافق والعمل وفقاً لتوجهات المجلس الاعلى لمكافحة الفساد وبما يدعم ويرتقي بالتعليم العالي بشكل عام الموضح بالبرنامج الحكومي.

3.1.1 هدف الدراسة: تهدف دراستنا الحالية الى تحقيق ما يلي:-

اولاً: أعادة مكونات ثالوث التعليم العالي كما يلي:

- **الأستاذ: يمتلك المعرفة وطرائق التدريس اللازمة.**
- **الطالب: الجدية في الحصول على المعرفة والتواصل.**
- **المنهج: يرتبط بكافة العلوم ويخدم الواقع ويرتقي به.**

ثانياً: العمل على ان تكون رسائل الماجستير واطاريح الدكتوراه بمثابة مشاريع مستقبلية يتم من خلالها تقويم الواقع بشكل صحيح وتقديم آفاق جدية للعمل المستقبلي لتطوير مختلف القطاعات الفاعلة في البلد (الاقتصادية ... وغير ذلك).
ثالثاً: العمل على حوكمة الجامعات والكليات الأهلية وجعلها تنضوي تحت مظلة الجامعات الحكومية وتتكامل معها لتنفيذ الخطط والبرامج الحكومية لتطوير الواقع نحو الأفضل.
رابعاً: الحد من ظواهر الفساد العلمي بالتنسيق والتوافق مع متطلبات وتوجهات المجلس الأعلى لمكافحة الفساد وكذلك البرنامج الحكومي الذي تم إصداره في شباط/2019.

4.1.1 أهمية الدراسة:

يكتسب البحث اهمية كبيرة من خلال الآتي :-
اولاً: تسليط الضوء على مكامن الفساد العلمي الذي بدأ يستشري في المؤسسات التعليمية لوزارة التعليم العالي.
ثانياً: دعم توجهات الدولة نحو اعتماد البرنامج الحكومي الفعال والذي صدر في شباط/2019 والذي يحتاج الى توفير مخرجات جامعية تتصف بمستوى عالٍ من التأهيل العلمي.
ثالثاً: توجيه المؤسسات التربوية (الحكومية والخاصة) الى نوعية المدخلات المطلوبة وذلك من اجل ان تعمل على ذلك وتتكامل مع التعليم العالي.
رابعاً: ان الفساد العلمي هو اخطر أنواع الفساد لكونه يخلق أمة جاهلة، لذلك لا بد من التصدي لهذه الإشكالية والتحذير منها.

5.1.1 معوقات الدراسة : واجه الباحثان جملة من المعوقات اهمها ما يلي:-
اولاً: صعوبة الحصول على البيانات اللازمة لانجاز مراحل ومكونات البحث.
ثانياً: تداخل السلوكيات الفاسدة مع السلوكيات الصحيحة وصعوبة الفصل بينهما.
ثالثاً: مخاطر التصدي لمشكلات علمية ومواقع ادارية في هيكلية النظام التعليمي بسبب مشكلات الاستهداف والمتابعة.

6.1.1 مجتمع وعينة الدراسة : ان مجتمع دراستنا الحالية هو كافة مؤسسات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، اما عينة الدراسة فهي وحدات او تشكيلات تعليمية معينة لاربع جامعات وهي (جامعة بغداد، جامعة الكوفة، جامعة الفرات الاوسط وجامعة كربلاء) وذلك من الدراسات العليا والأولية:

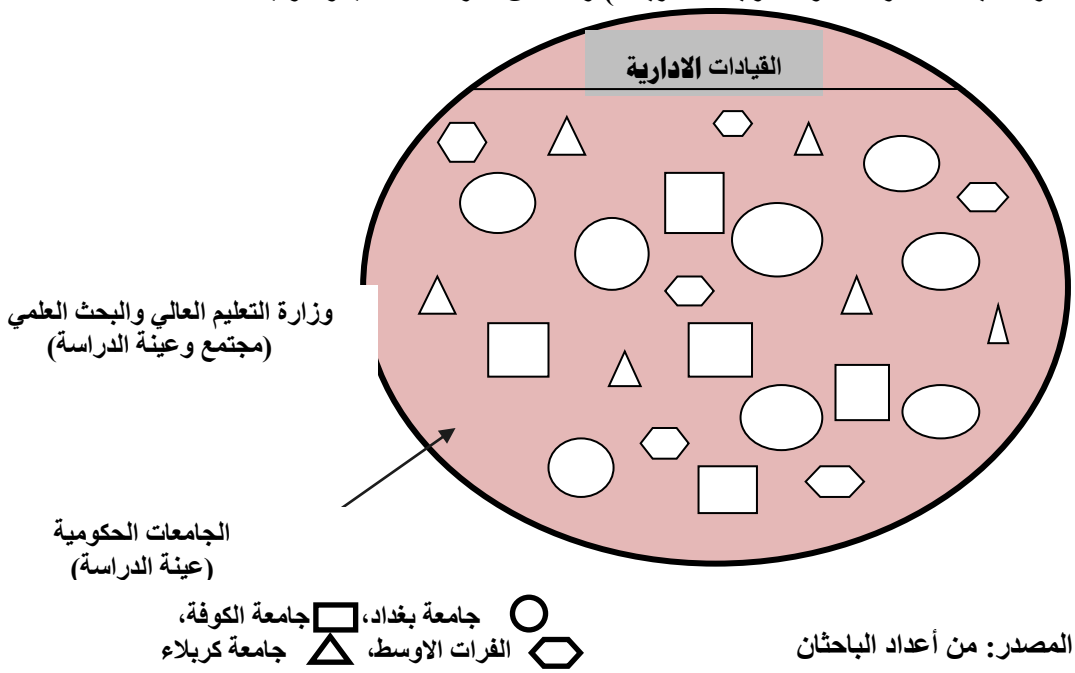

المصدر: من أعداد الباحثان

الشكل رقم (1) مجتمع وعينة الدراسة

7.1.1 أنموذج الدراسة: أن أنموذج دراستنا يستند الى الثالوث الأساسي في العملية التعليمية (الأستاذ- الطالب- المنهج العلمي) الذي يستقبل المدخلات من وزارة التربية ويدفع بالمخرجات الى القطاعات الاقتصادية والصحية والاجتماعية وغيرها لاجل الاستفادة، ويفترض ان يكون هذا النظام يستند الى البرنامج الحكومي الصادر في شباط/2019 والذي يؤدي الى القضاء على مواطن ومواقع الفساد التي قد تظهر في المدخلات او النظام التعليمي او المخرجات.

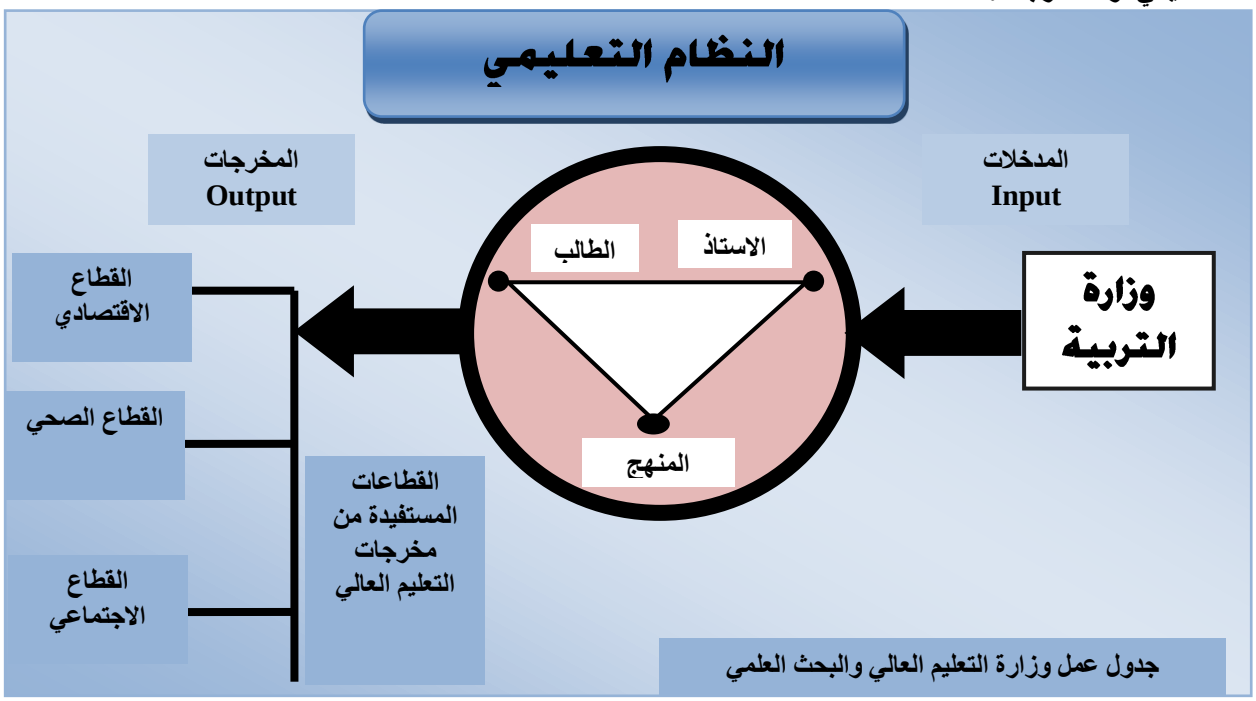

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على الادبيات المتوفرة

الشكل رقم (2) نظام التعليم العالي كما يجب بدون مواقع الفساد طبقاً للبرنامج الحكومي

8.1.1 أدوات الدراسة المعتمدة:

ان الباحثان اعتمدا على الاساليب العلمية في الهيكل والمتابعة، وتم الجمع في ذلك بين التحليل الكمي للبيانات (اعتماد النماذج الاحصائية الوصفية وهي الوسط الحسابي والانحراف المعياري وغيرها) والتحليل الوصفي (متمثلاً بالمقابلات واستجواب افراد العينة [1]) للاداء والافكار التي سوف يتم الاطلاع عليها كما هو واضح في الشكل التالي:

[1] تم استجواب بعض افراد العينة للتأكد من الاجابة ولاغراض تدقيقها.

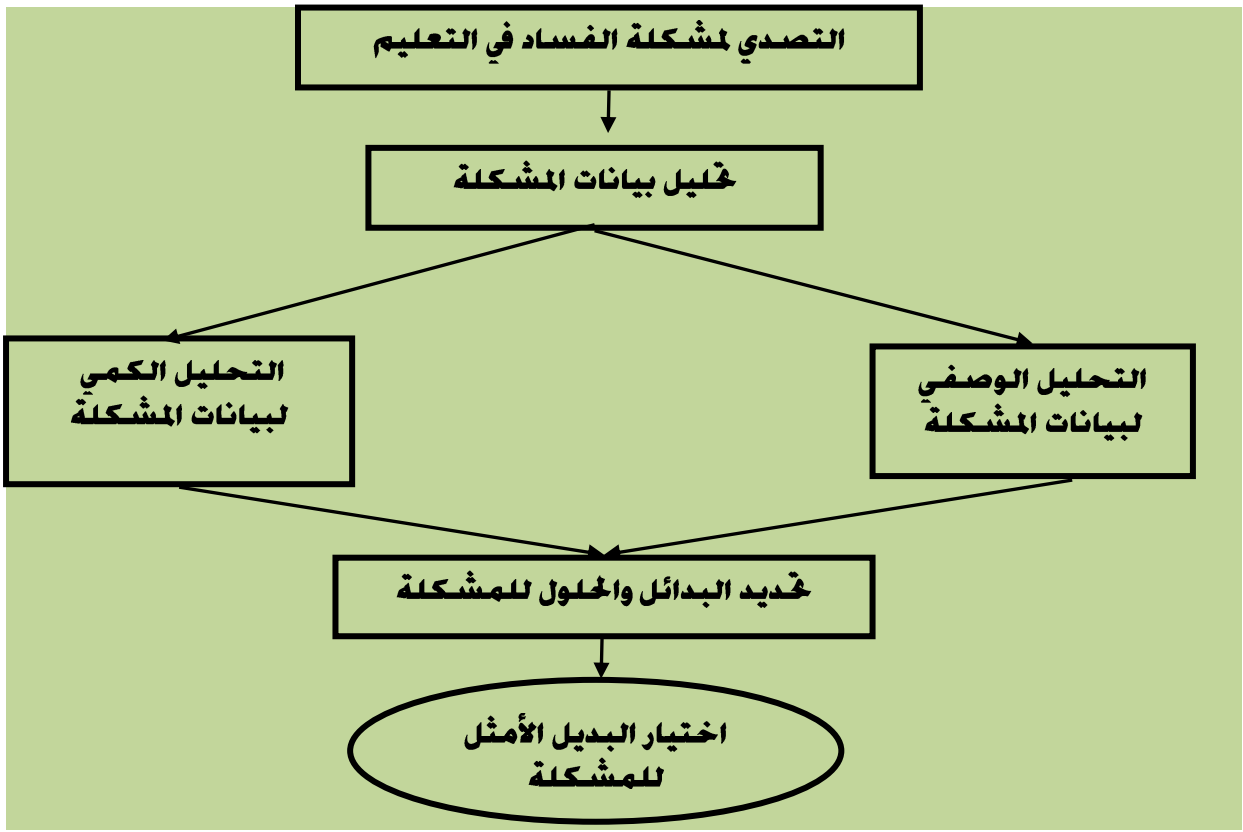

الشكل رقم (3) الأدوات المعتمدة في الدراسة[2]

2.1 دراسات سابقة

1.2.1 دراسات سابقة عربية:

تم انتخاب مجموعة الدراسات العربية التالية:

اولاً:

Kamal, Jamil Hisham, Ministry of Higher Education and Scientific Research and its role to reduce corruption and its image (Iraq as a model), research published in the Journal of the Faculty of Law and Politics / 2016, University of Tikrit / Iraq:

حيث تصدى الباحث الى هذا الموضوع من الجانب القانوني في كيفية ظهور الفساد العلمي وماهية العقوبات الرادعة في هذا الجانب، حيث ان البحث يدور حول وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بشكل عام.

ثانياً:

Fadil, Moayad Abdul Hussein and Shukri, Hadeel, privatization of higher education and its role in the structure of the labor market in Iraq, accepted research at the tenth international scientific conference at the University of Karbala / College of Management and Economics, in / 2018:

حيث تناول الباحثان دور التعليم الخاص في دعم التعليم العالي لاختيار التخصيصات العلمية الفاعلة والمطلوبة في السوق العراقية، وقدم البحث رؤيا عن كيفية الاختيار الصحيح للأقسام العلمية وفق منظور أكاديمي وليس المنظور المادي.

[2] الفضل، مؤيد عبد الحسين، الاساليب الكمية والنوعية في دعم قرارات المنظمة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ص2009،37.

ثالثاً:

Hossam, Badrawi and Mohsen Youssef, Transparency and Fighting Corruption in the Education Sector in Egypt, Research presented to Cairo University, Faculty of Commerce in 2016:

حيث تناول الباحثان أهمية الإفصاح عن كافة ملفات الفساد بشكل شفاف وعدم الخوف من ردة فعل الفاسدين والتركيز على قضايا الدروس الخصوصية وإهمال التعليم الحكومي والذي سوف ينعكس سلباً على التعليم العالي ومخرجاته.

رابعاً:

Ziad, Arab Ben Ali, Corruption (its forms, causes, motives and effects), research published in the Journal of Strategic Studies of the University of Damascus, No. 16, July 2015:

حيث تناول الباحث موضوع الفساد وكيفية انتشاره في كافة قطاعات الدولة وعلى وجه التحديد في قطاع التربية والتعليم، حيث تم بيان كافة أشكال الفساد وأسبابه ودوافعه وآثاره وكيفية التصدي له عندما يستشري في قطاع التربية والتعليم من اجل الحفاظ على مخرجات تدعم الاقتصاد الوطني بشكل سليم.

2.2.1 دراسة سابقة أجنبية:

اولاً: الدراسة الموسومة

Nancy Josen(The Assessment of high school of Business Administration in GATTON Golleg, University of Kentucky, USA, 2011.Ph.st.sch).

تناولت الدراسة كيفية تقويم واقع الدراسات العليا في كليات أدارة الأعمال في جامعة كنتاكي، حيث تعمل الباحثة كرئيس قسم لادارة الاعمال، وشارك الباحثة د.الفضل في تقويم هذه الدراسة مع أ. احمد الأمارة من جامعة الكوفة في امكانية شمولها لبلدان الشرق الاوسط مثل العراق [3] .

ثانياً: الدراسة الموسومة

Satik Bahader(The Iraqi-German Academic Cooperation Network(1G-CON)) Erlangen, may17-21, 2016, FRIEDRICH-ALGXANDER University-Germany.

دراسة قدمت من قبل البروفسور الدكتور المذكور أعلاه في الندوة العلمية، تناول الباحث كيفية دعم منظمة (ADA) لواقع التعليم العالي في العراق من خلال نقل الخبرات في مجال الدراسات العليا والاولية من اجل بناء هيكلية جديدة للتعليم العالي ما بعد الحرب على داعش [4] .

المحور الثاني / الاطار الفكري للدراسة

1.2 المفهوم العام للفساد (Kamal, Jamil Hisham, 2016: p. 305):

يُعرف الفساد بأنه مصطلح يتضمن معاني عديدة [5]، تلتقي في طياته جوهرة الفكرة والمقاصد، اذ انه يمكن ان يكون موجوداً في كافة المرافق الحكومية منها والخاصة فهو يجد له ارضية في اي تنظيم تكون فيه القوة لشخص واحد مسيطر او محتكر لسلعة ما او صاحب قرار وتكون هنالك حرية في تحديد الافراد الذين يستلمون هذه السلعة والخدمة او تمرير القرار لفئة دون أخرى.

يُعد الفساد ذو مفهوم مركب له ابعاد متعددة وتختلف تعريفاته بأختلاف الزاوية التي ينظر من خلالها اليه، فيُعد فساداً كل سلوك ينتهك القواعد والضوابط التي يفرضها النظام ويهدد المصلحة العامة ويدفع نحو اساءة استخدام الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب خاصة، ويتضمن مصطلح الفساد العديد من صور الفساد[6] .

---

[3] ضمن الاتفاقية العلمية بين جامعة الكوفة والسفارة الامريكية في بغداد، ثم ايفاد فريق من الباحثين الى الولايات المتحدة الامريكية للفترة من 2011/3/31 ولغاية 2011/5/10 وبالتحديد الى جامعة كنتاكي في مدينة Lixenton، حيث تم الاطلاع على دور الجامعات في اعداد المخرجات من الكوادر الادارية والمحاسبية لدعم حاجة القطاع الخاص والعام، حيث شارك أ.د. مؤيد الفضل و أ. احمد الامارة في هذا الفريق المكون من مجموعة اساتذة من مختلف الاختصاصات العلمية.

[4] شارك فريق من الباحثين الذين تم انتخابهم من مختلف الجامعات العراقية ولكافة الاختصاصات ومنهم مُعد هذه الدراسة أ.د.مؤيد الفضل، مبعوثاً من جامعة الفرات الأوسط/الكلية التقنية الادارية حسب كتاب الايفاد المرقم (س/376/14) في 2017/5/2.

[5] الفساد يعرف بأنه البطلان فيقال فسد الشيء اي بطل او اضمحل، ويعرف اصطلاحاً بأنه استغلال المنصب العام بغرض تحقيق مكاسب شخصية من خلال الاساءة في استخدام السلطة.

[6] ان الفساد في الدولة يكون عبر احد الانواع الآتية:

ونجد ان الفساد يُعرف بأنه خروج عن القانون والنظام العام وعدم الالتزام بهما من اجل تحقيق مصالح سياسية واقتصادية واجتماعية للفرد او لجماعة معينة [7].

وترى (Fadia, Qasim Beydoun, 2013: pp. 233--234) ان الفساد هو عبارة عن سلوك اداري شخصي يتعلق بالوظيفة العامة ويؤدي الى الانحراف عن الواجبات والاهداف المرسومة بسبب اعتبارات شخصية وتفضيل المصلحة الخاصة على المصلحة العامة من خلال مخالفة القوانين والمعايير الأخلاقية السامية للمجتمع.

ومن خلال مجموعة التعاريف ذات الرؤى المختلفة نجد ان للفساد اسباب عديدة قد تكون سياسية او اجتماعية أو اقتصادية وغيرها ويُعزى ظهوره الى غياب الحريات والنظام الديمقراطي ضمن مؤسسات المجتمع المدني فضلاً عن ضعف المؤسسات الإعلامية والرقابية.

ولظهور الحروب وآثارها ونتائجها في المجتمع والتدخلات الخارجية والطائفية والعشائرية والمحسوبية والقلق الناجم من عدم الاستقرار من الأوضاع والتخوف من المجهول دفع بالكثيرين نحو التفكير في وسائل غير مشروعة لجمع المال لغرض مواجهة المستقبل الغامض، وتلعب العوامل الاقتصادية المتردية والمحفزة نحو سلوك طريق الفساد وانعكاساتها على ارتفاع تكاليف المعيشة وهذا الامر اذا انتشر له آثار سلبية عديدة تمس العديد من الجوانب الاقتصادية [8] والسياسية للدولة.

ولهذا نجد ان مظاهر الفساد الاداري والمالي تنوعت واتخذت اشكالاً متعددة منها (الرشوة، المحسوبية، المحاباة، الوساطة، الابتزاز، التزوير ونهب المال العام)، وبهذا يُعد الفساد آفة تهدد كيان الدولة وكيانها السياسي وتعرقل عملها بشكل دائم ومستمر، فهذا الأمر يؤثر سلباً على الأسس والقيم التي تقوم عليها الدولة اياً كانت اجتماعية او سياسية او اقتصادية او غيرها ... الخ ويعطلها ويخل بأهدافها وخططها الإستراتيجية.

ولهذا قامت العديد من الدول بالانضمام الى اتفاقية مكافحة الفساد الصادرة من الأمم المتحدة لعام 1997 ومنها العراق من خلال تطبيق معايير الاتفاقية ولهذا تم انشاء مجموعة من الهيئات الرقابية كهيئة النزاهة وديوان الرقابة المالية الاتحادي ومكتب المفتش العام لأجل ضمان القضاء على الفساد وصوره واتخاذ الاجراءات الوقائية ومنها تفعيل دور التعليم العالي والبحث العلمي في العراق.

ومن هنا جاء اهتمامنا بهذا الموضوع من اجل بيان دور وزارة التعليم العالي في الفساد ومكافحته، والتعرف على ادائها في اطار تلبية احتياجات المنظمات الحكومية والمجتمع العراقي، ومن اجل رفع كفاءة اداء هذه المنظمات بما يتناسب ودورها الرقابي في مكافحة الفساد والرقابة على اداء الوزارات والمنظمات العامة لاسيما في هذه الظروف الراهنة.

ويجد الباحثون في موضوع الفساد، ان أثر الفساد السياسي يؤدي الى احلال المصلحة الخاصة على حساب المصلحة العامة كما له تأثير على وسائل الاعلام المختلفة وتكييفها بما يتلائم والمصالح الخاصة للمفسدين وجعل اجهزة الاعلام بعيدة كل البعد عن ممارسة دورها الرقابي في التوعية ومحاربة الفساد بكل انواعه (Boris Peugeot Fetch, 2015: p. 25).

أ- الفساد السياسي المتمثل بفساد السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية.

ب- الفساد الاداري والذي يشمل (الرشوة، المحاباة، المحسوبية، الاحتيال) ويحدث الفساد والانحراف الاداري او الوظيفي من خلال اصدار توجيهات من قبل الموظف العام أثناء قيامه بعمل يخالف التشريعات وضوابط القيم الفردية، اي استغلال موظفي الدولة لمواقعهم وصلاحياتهم للحصول على مكاسب ومنافع بطرق غير مشروعة.

ج- الفساد المالي ومن مظاهره (الانحرافات المالية ومخالفة الأحكام والقواعد المعتمدة حالياً في تنظيمات الدولة (ادارياً) ومؤسساتها مع مخالفة ضوابط وتعليمات الرقابة المالية)

[7] ويُعرف الفساد حسب رأي (منظمة الشفافية العالمية) بأنه إساءة استخدام السلطة العامة لغرض تحقيق مكاسب خاصة، ويُعد الفساد ظاهرة عالمية اجتاحت دول مختلفة وتتفاوت بين الدول في مداها وتأثيراتها حسب ماتصدره منظمة الشفافية الدولية، لمزيد من التفاصيل ينظر: مؤشرات مدركات الفساد الصادرة عن منظمة الشفافية لعام، ص3، 2009.

[8] يؤثر الفساد على الاقتصاد من عدة جوانب منها ضعف الاستثمار وتهريب الاموال الى خارج البلد وما يتبعه من قلة فرص العمل وزيادة نسبة البطالة والفقر، وتؤدي الى ضياع اموال الدولة والتي كان من الممكن استثمارها في مشاريع تعود بالنفع على المواطنين، ويعكس آثار الفساد الاداري والمالي على الكلف النهائية للمعاملات والسلع والخدمات بشكل سلبي فمن جهة تساهم في رفع وقيام الكلف النهائية لها ومن جهة اخرى تكون على حساب الكم والنوع والصلاحية، ينظر: تقرير صادر عن الأمم المتحدة، ص9، 2017.

2.2 العمل في الوظائف العامة والمسؤولية الادارية

من اجل الوقوف على الدور الخطر الذي يؤثر فيه الفساد الاداري والمالي الذي تم عرضه في الفقرة السابقة، لابد لنا من بيان القياسات العلمية العامة لمفهوم الخدمة العامة والوظيفة العامة التي تحكم عمل الموظف الحكومي وما هو الدور او المهمة المطلوبة فيها بشكل عام وفي التعليم العالي بشكل خاص، حيث ان الأمر يتعلق بفكرة الادارة العامة والوظيفة العامة وأهميتها لجهاز الدولة الاداري، وهنا قدم الأستاذ (Frederick Hereberg:200-1923) وهو احد المتخصصين بعلم الادارة العامة في امريكا اعمالاً كثيرة في مجال الادارة العامة ومواصفات العمل الاداري المثالي، واهمها اثنين من الاعمال وهما [9]:

اولاً: الحافز على العمل Motivation to Work.

ثانياً: العمل وطبيعة الانسان Work and the Nature of Man.

وفي كلا النوعين من الاعمال، كانت افكار(Frederick Hereberg) تدفع بأتجاه العمل النزيه والمثالي، الا ان العمل الثاني كان مقالة قدمها في سنة/1968 ركز فيها على موضوع تحفيز الموظفين، واهم ما جاء فيها ما يلي:-

1- كيفية تحفيز الموظفين من خلال تقويم آلية عمل واضحة، وقد ركز على دحض النظرية التي عُرفت بـ (KITA) وهي (kick in the Ass) والتي معناها الركل على المؤخرة وقدم بدلها (الاثراء الوظيفي) بأعتباره هو الحل.

2- قدم نظرية اثارت جدلاً واسعاً في حينها (فترة الستينات من القرن الماضي) وهي [10] (ان الشعب الفاسد يمكن ان ينتج حكومة فاسدة والحكومة الفاسدة يمكن ان تنتج شعب فاسد).

وقد اثارت هذه النظرية الكثير من النقاشات وكتب عنها الكثير من المهتمين في السلوك الانساني والاجتماعي والاخلاقي للادارة، حيث ان:

أ- الشعب الفاسد يمكن ان ينتج حكومة فاسدة: وهذا ناجم عن التحليل المنطقي لعملية الربط بين الانتخابات التي تنتخب من الشعب من يستطيع ان يصل الى القيادات العليا بأستخدام المال والنفوذ المستمد من الصفقات المشبوهة التي يقبلها الشعب ويباركها.

ب- الحكومة الفاسدة تخلق شعب فاسد: حيث ان هذه الحكومة سوف تبيح المحضورات وتترك المسيئ ينجو من العقاب وتدفع بأتجاه الفوضى وعدم احترام القانون، وبذلك يتربى ابناء هذا الشعب على القيم الفاسدة ويصبح فاسداً.

يضاف الى ذلك وبقدر تعلق الأمر والمسؤولية الادارية ظهرت الكثير من النظريات التي تهتم بالعمل والمسؤولية ومنها نظرية (X) ، (y) في الوظيفة التي توضح هذا الموضوع، حيث أبدع الكثير من علماء الادارة والاجتماع في الحديث عن هذا الموضوع، ويأتي على رأسهم ماكجريكور دوكلاس (Mc Gregor Douglas) الذي عاش في السنوات 1906-1964 وهو مؤلف كتاب (الجانب الإنساني) للمؤسسة(The Human side of Enterprise) وهو من قدم نظرية (X, y) فعلياً في عام 1957، واهم ما جاء في هذه النظرية ما يلي:

1.اتباع نظرية (X) يتصفون بالآتي:

أ- الموظف في دائرته لديه كره موروث للعمل ويود لو يتجنبه اذا استطاع ذلك ويتجه نحو الراحة واللهو.

ب- معظم العاملين أتباع هذه النظرية يجب إجبارهم وضبطهم وتوجيههم وتهديدهم بأنزال العقاب كخطوة أساسية لانصياعهم للعمل مع ابقائهم تحت الرقابة.

جـ- العاملين ذاتهم يفضلون ان يتم توجيههم وهم يتمنون تجنب الاضطلاع بالمسؤولية، ويتصفون بأن لديهم طموح محدود نسبياً وهم ينشدون الراحة والآمان.

2- أتباع نظرية (y) يتصفون بالآتي:

أ- عندما يتطلب العمل بذل جهود بدنية وعقلية، فأن ذلك من الأمور الطبيعية كما هو الحال مع اللعب والرياضة.

ب- أن الضغط الخارجي أو التهديد بالعقاب ليس له تأثير فيهم.

جـ- أن العاملين من أتباع هذه النظرية يحبون العمل كحبهم للراحة ولا يحتاجون الى رقيب أثناء العمل.

---

[9] المؤلف من اهم أساتذة فكر الادارة العامة في الولايات المتحدة الامريكية، وكان العمل الاخير هو (الخيار الاداري) من اجل ان تكون كفناً ومتصفاً بالانسانية، لمزيد من التفاصيل انظر: ابراهيم، خليل، الادارة العامة/ نظرة تأريخية، اصدار المنظمة العربية الادارية، القاهرة، 2006.

[10] أكد على هذه النظرية احد المشاركين في مؤتمر جامعة الشرق الاوسط الدولي الثاني الذي عقد تحت عنوان (الوعي الاستراتيجي والحوكمة) الذي نظمته جمعية الأعمال في الشرق الأوسط الأردنية بالتعاون مع مجلس حوكمة الجامعات العربية، 1-2 نيسان،عمان-الاردن، 2019.

المحور الثالث/ الجانب التطبيقي للدراسة

1.3 التعليم العالي والبحث العلمي في البرنامج الحكومي لسنة/2019 والمجلس الأعلى لمكافحة الفساد

ان الدخول في الجانب التطبيقي للدراسة يتطلب منا بيان ما هو المطلوب من وزارة التعليم العالي وفقاً للبرنامج الحكومي الذي اعد في سنة/2019 كي يستمر للسنوات (2018-2022) وذلك ضمن فقرة المحور الخامس من البرنامج المذكور[11]، حيث جاء في البرنامج المذكور وضمن ما يتعلق بالخدمات والتنمية البشرية والمجتمعية اهم ما يخص التعليم العالي كطموح مستقبلي يفترض بالحكومة الحالية التي تشكلت في سنة/2018 بعد الانتخابات التشريعية ان تتولى تنفيذه، وجاء في المحور الخامس/الفقرة ثالثاً من البرنامج الحكومي الخاص بوزارة التعليم العالي ما يلي:

الفقرة (1): اعتبار دخول الجامعات العراقية في التصنيفات العالمية كهدف وكمؤشر لجودة التعليم العالي في العراق ويجب ان يقدم رئيس الجامعة جدولاً محدداً لدخول جامعته في أحدى التصنيفات المهمة العالمية.

الفقرة (2):اعتماد توأمة حقيقية للجامعات العراقية مع الجامعات العالمية المهمة من خلال الدراسة والتدريب للمشتركين وتبادل وسائل الاختبار ومخرجات البحث وغير ذلك من الامور الجوهرية.

الفقرة (3): تقدم الوزارة خططها لخفض الترهل وإشاعة الأجواء الأكاديمية والأبحاث والحياة الجامعية ورفع المستويات العلمية والسعي للتعاقد مع الدولة والشركات لانجاز الاعمال.

الفقرة (4): التشجيع على تأسيس الجامعات الأهلية بمعايير وجودة عالمية وتشجيع التعليم الموازي في الجامعات وإدخال التعليم عن بعد ورفع الجامعات الحالية تحت الاختبار سواء لرفع المستوى او لإلغاء أجازة الجامعات غير الجادة والتي تستهدف إصدار الشهادات بدون مقومات علمية جامعية.

الفقرة (5): تشجيع الاستثمار في توسيع الكليات الحكومية العلمية والأكاديمية من قبل القطاع الخاص العراقي والأجنبي او الجامعات الأجنبية بحيث تصبح للكلية او الجامعة الحكومية نظيراً مساعداً لتحسين الوضع التعليمي وتوفير النفقات من خارج موازنة الدولة.

ان هذه الفقرات الخمسة فقط هي التي دخلت البرنامج الحكومي المذكور أعلاه، ومقابل ذلك يضع الباحثان ثلاث محاور أساسية للتصدي لموضوع النهوض بواقع التعليم العالي بالإضافة الى ما تقدم، حيث يلاحظ من تحليل واقع هذا البرنامج انه لم يتطرق الى موضوع الفساد العلمي، وهو يشجع على تأسيس الجامعات الأهلية وكذلك لم يوضح كيفية التصدي للترهل المشار اليه في الفقرة (3) أعلاه.

أما فيما يخص المجلس الأعلى لمكافحة الفساد، فقد أشار الأمر الديواني رقم (70) الصادر في 2018/12/31 الى أنشاء مجلس أعلى لمكافحة الفساد برئاسة رئيس الوزراء وعضوية كل من (مجلس القضاء الاعلى/عضوين، رئيس ديوان الرقابة المالية الاتحادي، رئيس هيأة النزاهة، ممثل عن مكاتب المفتشين العموميين/مفتش عام وزارة الداخلية/منسقاً، مكتب رئيس الوزراء/مقرراً)، ويتولى المجلس المهام التالية:-

1. إعداد إستراتيجية وطنية لمكافحة الفساد ومتابعة تنفيذها.
2. الأشراف على استكمال الأطر القانونية وإعادة المنظومة التشريعية وسد الثغرات التي ينفذ منها الفساد.
3. الأشراف على استكمال الأطر المؤسساتية لمنظومة مكافحة الفساد.
4. توحيد وتنسيق جهود مكافحة الفساد.
5. دعم جهود مكافحة الفساد.
6. مناقشة المشكلات والصعوبات التي تواجه جهود مكافحة الفساد واقتراح الحلول المناسبة بشأنها.
7. متابعة تنفيذ الجهات المعنية لسياساتها وبرامجها وخططها في منع ومكافحة الفساد، وتقييم تلك السياسات والبرامج.
8. القيام بأية مهام يعهدها رئيس الوزراء للمجلس استناداً لصلاحيته بموجب القوانين النافذة منها.

[11] انظر الملحق/ البرنامج الحكومي لسنة (2018-2022)/المحور الخامس، ص74.

ومن اجل التصدي لعملية بناء نظام تعليمي خالٍ من الفساد، لابد لنا من ان نسمع الأفكار والطروحات وكافة الارآء التي تنطلق من الداخلين في العملية التعليمية ذاتهم، ومن هنا تم تقسيم المشكلة الى ثلاثة محاور أساسية وهي:-

1- ثالوث التعليم (الاستاذ- الطالب- المنهج).
2- الدراسات العليا وبالتحديد ما يصدر من رسائل واطاريح جامعية (ماجستير ودكتوراه).
3- تحليل واقع الهيكل الإداري والتنظيمي لوزارة التعليم العالي مع تسليط الضوء على أجازات التعليم الأهلي.

وتم اخذ هذه المحاور الثلاث في ضوء توجيهات المجلس الأعلى لمكافحة الفساد الذي تم تشكيله في عهد التشكيلة الوزارية لعام/2018 برئاسة السيد رئيس الوزراء، حيث ان المجلس المذكور يسعى الى التصدي لكل اشكال الفساد وبالتحديد في مجال التعليم العالي[12] .

وبناءاً على ما تقدم قام الباحثان بأعداد استبانة لغرض انجاز هذا البحث [13]، وتم توزيع هذه الاستبانة في المواقع المختارة التالية [14]:

ت	اسم الجامعة او مقر الوزارة	عدد الاستبانة
-1	مقر الوزارة (في كلا الموقعين)	15 أستبانة
-2	جامعة بغداد (الجادرية)	15 أستبانة
-3	جامعة الكوفة وجامعة الفرات الأوسط	18 أستبانة
-4	جامعة كربلاء	15 أستبانة

ويكون لدينا (63) أستبانة، اذ تم اضافة (3) أستبانات من باب الاحتياط من رجوع استبانة بدون أجابه، وبعد جمع الاستبانات تم البدء بتفريغ البيانات والعمل على تحليلها وفقاً لمعطيات برنامج (SPSS) الإحصائي، وتم الحصول على التحليلات والجداول الموضحة لاحقاً.

2.3 تحليل البيانات واستخراج النتائج النهائية:

تم الحصول على ثلاثة جداول من تحليل البيانات وفقاً لبرنامج الحاسبة الالكترونية (SPSS)، وهذه الجداول هي :-

1- الجدول المتعلق بالمحور الأول الذي يتناول ثالوث التعليم (الأستاذ- الطالب- المنهج).
2- الجدول المتعلق بالمحور الثاني الذي تصدى لموضوع الدراسات العليا والرسائل الجامعية.
3- الجدول المتعلق بالمحور الثالث الذي تصدى لذات وزارة التعليم العالي ومنها ما يتعلق بالجامعات الاهلية.

وفيما يلي توضح لهذه الجداول:-

المحور الأول: ثالوث التعليم في اطار البرنامج الحكومي وتوجهات المجلس الاعلى لمكافحة الفساد (الأستاذ- الطالب- المنهج).

الجدول رقم (1) التحليلات الإحصائية المتعلقة بالمحور الأول

الأبعاد العلمية للمحور	رمز السؤال	إجابات أفراد عينة المحور .A					الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن المئوي	ترتيب الاهمية النسبية
		اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق بشدة				
ما يتعلق بالأستاذ	Y1	20	20	0	5	5	4.17	0.19	83.4	3
	Y2	21	26	10	3	0	4.08	0.85	78.3	4
	Y3	23	31	4	2	0	4.25	0.73	90.0	2
	Y4	26	31	2	1	0	4.37	0.64	95.0	1
	Y5	26	29	3	0	0	4.22	0.87	86.68	1
معدل المؤشرات	الوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن المئوي						4.23	0.79	86.66	2

[12] عرض السيد رئيس الوزراء في هذا المجلس في يوم 2019/5/30 ما يزيد عن (40) ملف فساد طافية الى السطح بأعتبارها الأهم ومنها ما كان يخص التعليم وهي (موضوع بيع الأسئلة، الشهادات المزورة).

[13] انظر الملحق/ اولاً.

[14] حاول الباحثان اعتماد الأسلوب الرسمي والأسلوب الشخصي المستند الى العلاقات لأجل توزيع الاستبانات والحصول على المعلومات، وذلك بسبب تخوف الكثير من الاجابة على الأسئلة لكونها تتعلق بقضايا الفساد.

										الاحصائية
2	88.3	0.66	4.15	0	1	6	36	17	X1	ما يتعلق بالطالب
3	70	0.89	3.87	0	0	13	27	15	X2	
1	95	0.59	4.5	0	0	3	21	36	X3	
4	61.7	1.10	3.73	1	9	13	19	18	X4	
5	63.4	0.91	3.83	0	4	18	22	10	X5	
5	75.68	0.83	4.03	الوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن المئوي						معدل المؤشرات الاحصائية
1	88.4	0.65	4.13	0	3	0	30	17	Z1	ما يتعلق بالمنهج
4	87.3	0.75	3.93	0	2	11	33	14	Z2	
5	71.7	0.81	3.93	0	2	15	27	16	Z3	
2	78.3	0.82	4.03	0	3	10	9	18	Z4	
3	78.3	0.92	4.03	0	4	8	27	20	Z5	
3	79.0	0.80	4.02	الوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن المئوي						معدل المؤشرات الاحصائية

يتبين من الجدول اعلاه ان محور الاستاذ كان فيه الانحراف واضح للاجابات بأتجاه الاتفاق التام على أسئلة المحور، وذلك بخصوص مصادر الفساد العلمي ومسبباته، حيث كان معدل المتوسطات الحسابية للاجابات (4.23) وان الانحراف المعياري (0.79) والوزن المئوي كان بحدود (86.66) في حين كان معدل المؤشرات الاحصائية لكل من الطالب والمنهج كما يلي:

المنهج	الطالب	
4.02	4.03	معدل الوسط الحسابي
0.80	0.83	معدل الانحراف المعياري
79.0	75.68	معدل الوزن المئوي

المحور الثاني: الدراسات العليا في اطار البرنامج الحكومي وتوجهات المجلس الأعلى لمكافحة الفساد

الجدول رقم (2) التحليلات الإحصائية المتعلقة بالمحور الثاني

ترتيب الأهمية النسبية	الوزن المئوي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	إجابات أفراد عينة المحور .B					رمز السؤال	الأبعاد العلمية للمحور
				لا اتفق بشدة	لا اتفق	محايد	اتفق	اتفق بشدة		
4	70.0	0.92	3.90	5	15	3	20	17	Y1	البحث العلمي
2	75.0	0.77	3.95	0	3	13	30	14	Y2	
3	70.0	0.82	4.00	0	1	17	23	19	Y3	
1	96.7	0.54	4.32	0	0	3	37	20	Y4	
1	91.3	0.63	4.35	0	2	5	29	26	Y5	
2	82.1	0.78	4.31	الوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن المئوي						معدل المؤشرات الإحصائية
1	88.3	0.66	3.93	0	11	2	33	14	X1	التواصل مع الجامعات الأجنبية
2	84.2	0.52	4.13	0	3	2	30	25	X2	
3	80.64	0.54	3.92	0	0	10	30	20	X3	
5	72.1	0.64	3.93	0	3	2	26	29	X4	

	X5	23	18	18	1	0	4.03	0.77	78.9	4
معدل المؤشرات الإحصائية	الوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن المئوي						3.99	0.79	79.2	3
الاستفادة من الرسائل والاطاريح	Z1	33	15	10	2	0	4.13	0.88	87.8	2
	Z2	18	29	10	3	0	4.03	0.81	94.3	1
	Z3	16	27	15	2	0	3.93	0.92	91.5	3
	Z4	27	30	3	0	0	3.87	0.93	88.9	3
	Z5	14	33	11	2	0	4.55	0.88	87.2	4
معدل المؤشرات الإحصائية	الوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن المئوي						4.03	0.86	89.1	3

ومن الجدول رقم (2) أعلاه يتضح ان الموقف نفسه قد تكرر، حيث كان في المحور السابق، فأن الدراسات العليا ايضاً اتفقت مع كل الاجابات بشكل قاطع (اتفق بشدة، اتفق)، كما ان ما جاء في مضمون الاسئلة الى ان هناك قصور واضح في مجال البحث العلمي والتواصل مع الجامعات الأجنبية وكذلك الاستفادة من الرسائل الجامعية واطاريح الدكتوراه، وكان المتوسط العام للوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي للاجابات للعينة هي كما يلي:-

	البحث العلمي	التواصل مع الجامعات الأجنبية	الاستفادة من الرسائل الجامعية
معدل الوسط الحسابي	4.31	3.99	4.03
معدل الانحراف المعياري	0.78	0.79	0.86
معدل الوزن المئوي	82.1	79.2	89.10

ويمكن التعبير عن هذه الحالة بيانياً كما يلي:

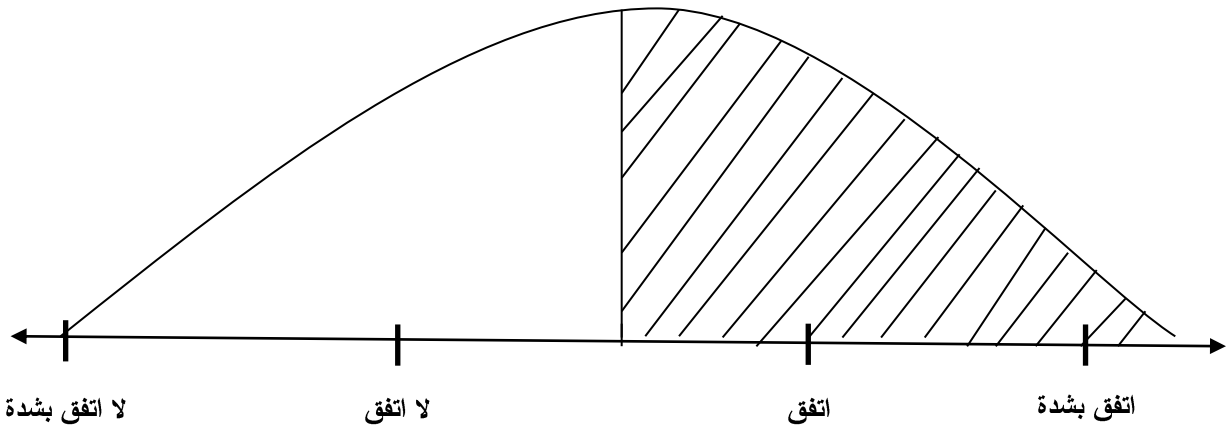

وكلما كانت حالة الانحراف من المنحنى الموجود بهذا الشكل كلما كان يعني ان هناك اتفاق عام على ان الفساد لا يزال مستشري في عناصر المحور الثاني المشار أليه أعلاه.

المحور الثالث / وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في اطار البرنامج الحكومي وتوجهات المجلس الأعلى لمكافحة الفساد

الجدول رقم (3) التحليلات الإحصائية المتعلقة بالمحور الثالث

الأبعاد العلمية للمحور	رمز السؤال	إجابات أفراد عينة المحور .C					الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن المئوي	ترتيب الأهمية النسبية
		اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق بشدة				
مشكلات التعليم الخاص (التعليم الاهلي)	Y1	18	29	10	3	0	3.91	0.93	70.61	1
	Y2	26	29	2	0	3	3.92	0.78	72.31	2
	Y3	33	10	15	0	2	3.99	0.64	78.92	3
	Y4	16	27	15	2	0	4.32	0.54	77.5	5
	Y5	14	11	33	0	0	4.35	0.77	66.2	4
معدل المؤشرات الإحصائية	الوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن المئوي						4.01	0.78	69.4	3
المشكلات في هيكل الوزارة	X1	30	25	3	2	0	3.99	0.76	60.66	2
	X2	30	20	10	0	0	4.51	0.81	88.4	5
	X3	23	18	0	18	1	4.31	0.82	87.7	4
	X4	27	30	0	3	0	4.35	0.77	71.6	3
	X5	23	8	18	10	1	3.98	0.83	78.3	1
معدل المؤشرات الإحصائية	الوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن المئوي						4.02	0.82	79.3	3
المشكلات المرتبطة بأدارة العملية التعليمية	Z1	17	20	3	15	0	4.13	0.77	72.31	1
	Z2	14	30	3	13	0	3.93	0.78	77.50	3
	Z3	37	20	3	0	0	3.98	0.82	80.40	2
	Z4	26	29	2	3	0	4.05	0.92	88.61	5
	Z5	18	29	3	10	0	4.91	0.91	70.71	4
معدل المؤشرات الإحصائية	الوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن المئوي						4.11	0.83	72.40	3

وكما في المحور الاول والمحور الثاني، جاءت تحليلات المحور الثالث الاحصائية ايضاً تدعم الرأي الذي يُشير الى وجود قصور في العناصر الأساسية للمحور الثالث وهي:

1. مشكلات التعليم الخاص (التعليم الاهلي).
2. المشكلات في الجهاز الاداري لهيكل الوزارة.
3. المشكلات المرتبطة بأدارة العملية التعليمية.

وكانت هذه المشكلات قد استحوذت على معظم الاجابات الواردة في فقرة اتفق بشدة وكذلك اتفق وكان معدل المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعدل الوزن المئوي كما يلي:

	Y	X	Z
معدل الوسط الحسابي	4.01	4.02	4.11
معدل الانحراف المعياري	0.78	0.82	0.83
معدل الوزن المئوي	69.4	79.3	72.40

ان دل ذلك على شيء فأنما يدل على اتفاق كافة افراد العينة على ان هنالك مشاكل ومعوقات للفساد العلمي.
وتعزيزاً لما ورد اعلاه من تحليلات فقد ذهب الباحثين الى ربط هذه التحليلات الواردة في الجداول الثلاث اعلاه وذلك بحسب مؤشر معين يعبر عن مستوى التردي (او الفساد العلمي) في انشطة الوزارة، حيث من المعلوم ان علاقة الانحدار هي:

$$Y = B1X1 + B2X2 + \cdots \ldots \ldots \quad + BNXN + SE$$

حيث ان :

$$n = 1, 2, \ldots \ldots \ldots, N$$

أذ ان :

Y : مستوى الظاهرة المستهدفة (ظاهرة الفساد العلمي).
X1: المؤشرات المرتبطة بالمحور الأول/ العنصر الأول.
X2: المؤشرات المرتبطة بالمحور الأول/ العنصر الثاني.
X3: المؤشرات المرتبطة بالمحور الأول/ العنصر الثالث.
.
.
.
XN: المؤشرات المرتبطة بالمحور الأول/العنصرN.

ولو تم استخدام حرف غير (Y) للتعبير عن مستوى الظاهرة المستهدفة وليكن (H)، فأن بالإمكان التعبير عن واقع صياغة العلاقة الرياضية السابقة بالنسبة للمحور الأول المتعلق بثالوث التعليم الجامعي (الأستاذ- الطالب- المنهج)، وفي هذه الحالة يكون لدينا ثلاثة أنواع من العلاقات الرياضية، وهي كما يلي:-

1. معادلة الانحدار الخطي المتعلقة بمشاكل الأساتذة:

$$H = \mathrm{B1Y1} + \mathrm{B2Y2} + B3Y3 + B4Y4 + B5Y5 + SE$$

2. معادلة الانحدار الخطي المتعلقة بمشاكل الطالب:

$$H = \mathrm{B1X1} + \mathrm{B2X2} + B3X3 + B4X4 + B5X5 + SE$$

3. معادلة الانحدار الخطي المتعلقة بمشاكل المنهج العلمي:

$$H = \mathrm{B1Z1} + \mathrm{B2Z2} + B3Z3 + B4Z4 + B5Z5 + SE$$

حيث أن SE هو الخطاء القياسي، ولو تم تطبيق المعادلة الاولى فأننا نحصل على الجدول التالي: [15]

[15] نتائج تنفيذ البرنامج الإحصائيSPSS

جدول رقم (4) نتائج الانحدار الخطي المتعدد لمسار العلاقة بين مكونات المحور الأول المتعلق بثالوث التعليم العالي وبالتحديد ما يتعلق بالأستاذ

أبعاد المؤثرات المتعلقة بالمحور الأول	المؤشرات الإحصائية	الأرقام المستهدفة
.....		66.477
.....		3.85
.....	درجة الحرية	54.5
.....	قيمة p	0.000
.....	R^2	0.860
.....	R^2 Ad	0.897
.....	قيمة B0	0.325
السؤال الأول Y1	قيمة B1	0.162
السؤال الثاني Y2	قيمة B2	0.228
السؤال الثالث Y3	قيمة B3	0.050
السؤال الرابع Y4	قيمة B4	0.165
السؤال الخامس Y5	قيمة B5	0.166

ان النتائج الواردة في الجدول رقم (4) تعزز ما ذهب اليه الباحثان من ان هناك إجابات متحيزة باتجاه عدم القناعة بالإشكاليات المرتبطة بواقع الأساتذة.

المحور الرابع/ الاستنتاجات والتوصيات

1.4 الاستنتاجات

تم أعداد الاستنتاجات التالية:

أولاً: أن ثالوث التعليم العالي (الأستاذ-الطالب-المنهج) لا يزال دون مستوى الطموح، ولم يشار أليه في البرنامج الحكومي ولا يزال فيه الكثير من ملامح الفساد، علماً بأنه ينحني للقرن الماضي ولا يتناسب مع توجهات الدولة الحالية.

ثانياً: لا تزال هناك نظرة سلبية تجاه ممارسات الجامعات الأهلية، كونها تركز على الجوانب المادية ولا تتوفر لديها البنى التحية اللازمة، ولم تحقق الرؤيا والرسالة للتعليم العالي بشكل عام.

ثالثاً: أن الاستفادة من الرسائل والاطاريح الجامعية قليلة جداً ان لم تكن معدومة، حيث لا توجد استراتيجية واضحة في التنسيق بين متطلبات سوق العمل والمشكلات في الواقع العملي والمادة العلمية في الرسائل والاطاريح الجامعية.

رابعاً: لا يزال موضوع البحث العلمي من الإشكاليات التي لم تأخذ نصيبها من اهتمامات المسؤولين في وزارة التعليم العالي بحيث أن نصف الوزارة معطل.

خامساً: التواصل مع الجامعات الأجنبية والإقليمية لا يزال دون المستوى المطلوب.

سادساً: اتفقت كافة الإجابات لعينة الدراسة على أن هناك حالة من الفوضى في أدارة العملية التعليمية، بحيث يتذبذب النظام الدراسي في الجامعات بين النظام السنوي والفصلي والمطلوب، لان التحول في العام الدراسي (2019-2020) نحو نظام المقررات [16].

2.4 التوصيات

خرج الباحثان بالتوصيات التالية:

اولاً: يوصي الباحثان بضرورة أيلاء الاهمية الكافية لجوهر العملية التعليمية وبالتالي الثالوث المعروف(الأستاذ-الطالب-المنهج) وذلك كخطوة اساسية لاجل الوقوف بوجه الفساد العلمي بكافة اشكاله.

[16] ان نظام المقررات في جامعة كنتاكي/كلية GATTON للعلوم الإدارية، تم قبوله بعد (14) سنة من الاختبارات، في حين أننا في العراق سوف نطبقه بعد (14) أسبوعا من أقراره.

ثانياً: ان الجامعات الاهلية الخاصة ينبغي ان تكون أفضل مما هو عليه الآن وان يتم طبقاً للبرنامج الحكومي والتركيز على البنى التحتية لهذه الجامعات.
ثالثاً: توفير الدعم الكافي للبحث العلمي باعتباره النصف الثاني من تركيبة الوزارة (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي) والسيطرة التامة على عملية سرقة البحوث العلمية والاقتباس والنشر في المجلات العالمية وفقاً للمستوعبات الأربعة.
رابعاً: تعزيز فكرة الاتفاق مع الوحدات الاقتصادية او الشركات الإنتاجية والحكومية في (الواقع العملي) لكي يتم الاستفادة من الرسائل والاطاريح الجامعية وبالأخص عندما تكون المشكلات قادمة منها.
خامساً: التأكيد على ان يكون هنالك نظام مؤسساتي ثابت في الوزارة وفق رؤيا ورسالة ثابتة لا تتأثر بتغيير الطاقم الوزاري وعدم السماح للأحزاب والتيارات السياسية بالتدخل في الجوانب العلمية والإدارية للوزارة.

The References

1.The Iraqi Government Program (2018-2022), Fifth Axis Concerning the Ministry of Higher Education, Para. III, 2019.

2.Boris, Peugeot, Views on Corruption, Methods and Results, CIPE Journal, No. 13, 2015.

3.Reports issued by the United Nations on administrative corruption and transparency, 2017.

4.Hassam, Bradawl and Mohsen, Youssef, Transparency and Fighting Corruption in the Education Sector in Egypt, Research submitted to Cairo University, Faculty of Commerce, 2016.

5.Ziada, Ben Ali Arab, Corruption (its forms, causes, motives and effects), research published in the Journal of Strategic Studies of Damascus University, Syria, No. 16, July 2016.

6.Fadia, Qasim Baydoun, corruption, the most prominent crimes, effects and treatment, Halabi publications, 2013.

7.Al- Fadel, Muiead Abdul-Hussein, Quantitative and Qualitative Methods in Supporting the Organization's Decisions, Published by Al- Warraq for Publishing and Distribution, Jordan, Amman, 2009.

8.Al-Fadl, Muiead and Al-Shukri, Hadeel, Evaluating the Reality and Prospects of the Development of Universities' Contributions in the Employment of Graduates, Department of Business Administration as a Model, Research published in the Proceedings of the Ninth International Scientific Conference, Karbala University, College of Administration and Economics, 28-29 March, 2017.

9.Al-Fadl, Muiead and Al-Shukri, Hadeel, Privatization of Higher Education and its Role in Structuring the Labor Market in Iraq, Acceptable Research for Publication at the 10th International Scientific Conference at Karbala University, Faculty of Administration and Economics, 2018.

10. Kamal, Jamil Hisham, Ministry of Higher Education and Scientific Research and its role to reduce corruption and its image (Iraq as a model), research published in the Journal of college of Law for legle and Politics sciences, University of Tikrit, Iraq, 2011.

11. Nancy Jonson, The Assessment of high school of Business Administration in GATTON Colleg- University of Kentucky, USA, 2011.

12. Safik A. Bahader, The Iraqi- German Academic Cooperation Network (IG-CON) Erlangen, May 17-21, FRIEDRICH ALEXANDER university-Germany, 2016.

Towards building an educational system free of scientific corruption (Applied study in a sample of colleges of higher education in Iraq within the framework of the government program and the directions of the Supreme Council for Combating Corruption)

Prof. Dr: Muiead A.K. Al_ Fadel, Al-Furat Al-Awsat Technical
Technical University College of Management
Muiead@yahoo.com

Researcher: Hadeel Mahdi Kazem Al Shukri
Federal Board of Supreme Audit – Iraq
hadelmahde@yahoo.com

Received:29/7/2019 Accepted :24/10/2019 Published : April / 2020

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0)

Abstract

Nations are developed with education and knowledge that raise the status of society in its various segments, beyond that it leads to underdevelopment and deterioration in various sectors, whether economic, health, social, etc. If we considered the general name of The ministry of Education & Scientific Studies, then the second part seems to be not functioning, since scientific research has no material allocation and remains based on the material potential of the university professor. As for the first half of the topic, the reality of the situation reveals problems related to the Holy Trinity of Education which is (Professor - Student - the scientific method) where universities suffer at the present time from this problem, and the situation became worse with the appearance of private universities that operate according to their own agendas.

Therefore, this research has been prepared to build an educational system free of scientific corruption (applied study in a sample of colleges of higher education in Iraq within the framework of the government program and the directions of the Supreme Council against Corruption). The researchers followed two methods, the first of which was devoted to presenting the intellectual framework of the study through the use of research and studies related to the subject of the research, while the second dealt with the applied side, which was implemented by preparing a two-part questionnaire, the first part represents information about people from the staff and teaching staff, this part consists of three axes: (Trinity University Education / Program The government program and the orientations of the Supreme Council for Combating Corruption, Postgraduate Studies), A random sample consisting of (63) singles distributed on the headquarters of the Ministry of Higher Education and Scientific Research by (15) questionnaires and Baghdad University / Jadriya by (15) questionnaires and the universities of Kufa and the Middle Euphrates by (18) questionnaires and finally the University of Karbala by (15) questionnaires, and in light of that Data were collected and analyzed and hypotheses tested using the statistical software (spss).

The researchers reached a number of conclusions, the most prominent of which is that the triad of higher education (professor-student-curriculum) is still below the level of ambition.

The researchers also presented a set of recommendations, the most important of which is the importance given to the essence of the educational process and thus the Trinity known (Professor-student-curriculum) as a basic step in order to stand up to scientific corruption in all its forms.

Key words: The Security Corruption, the governmental program, The Supreme Council for Combating Corruption